

## مخاطر إنخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية في الدول العربية المصدرة ومتطلبات الإصلاح

أ/ كشيبي حسين

(جامعة محمد بوضياف - المسيلة)

- الملخص:

إن اعتماد أكبر الاقتصادات العربية على عائدات النفط في تمويل برامجها التنموية وتحقيق استقرارها الاقتصادي جعلها عرضة في كل مرة يحدث فيها انهيار لأسعار النفط في الأسواق الدولية إلى صدمات خارجية تمس بالدرجة الأولى توازناتها المالية الكلية، ممثلة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ووضعية الموازنة العامة، وكذا رصيد الحساب الجاري والاحتياطات الرسمية والدين العام الخارجي، مما يظهر مواطن الضعف وكذا هشاشة اقتصادات الدول العربية المعتمدة في المقام الأول على ريع النفط، وقد حاولنا من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء على موضوع حساسية التوازنات المالية في الدول العربية النفطية لانخفاض أسعار النفط والذي أصبح الشغل الشاغل لصناع القرار في بلداننا العربية في الوقت الراهن، الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول جذرية لا ظرفية للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي الأحادي القطاع، إلى الاقتصاد المتنوع.

- **الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، السوق النفطية العالمية، الدول العربية المصدرة للنفط، الريع، الأزمة السعرية للنفط، التوازنات المالية، إدارة الفوائض النفطية، التنويع الاقتصادي.

### - Abstract:

The reliance of the largest Arab economies on oil revenues to fund their development programs and achieve their economic stability made them vulnerable, every time the collapse of oil prices take place in international markets, to external shocks affecting primarily the overall financial balances, represented in the rate of gross domestic product, the status of the general budget, the current account, official reserves and external public debt. This shows the weaknesses as well as the fragility of the economies of Arab countries relying, in the first place, on the proceeds of oil. We will try through our research to shed light on the subject of sensitivity of fiscal balances in oil-producing Arab states to oil prices fall, which has become the main concern of the decision makers in the Arab countries at the present time. This requires a search for radical solutions to get out of the circle of unilateral economic rent sector to a diverse economy.

- **Key words:** oil prices, world oil market, the Arab oil-exporting countries, the rent, oil prices crisis, financial balances, oil surpluses management, economic diversification.

- تمهيد:

في إطار التطور المرهلي في الأنظمة الاقتصادية والادارية والمالية، تسعى مختلف بلدان العالم إلى الاستفادة من إمكاناتها ومواردها المتاحة واستخدامها بشكل أمثل في تحقيق خططها التنموية، والتي تترجم بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال مؤشرات استقرارها الاقتصادي وتوازناتها المالية الكلية، غير أن بلداننا العربية النفطية وبالرغم من مرور فترة طويلة على بداية استغلالها لهذا المورد الاستراتيجي المدر للثروة الموارد المالية الضخمة خاصة في فترات الطفرة السعرية، إلا انها لا زالت تعاني من الهشاشة الاقتصادية نتيجة اعتمادها المفرط على عائدات قطاع النفط الجد حساس لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وتعرضها للصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد نتيجة تذبذب إيرادات العامة في كل مرة تتراجع فيها عائدات النفط بسبب انهيار الأسعار.

## - إشكالية البحث:

عادة ما ترتبط وفرة الموارد الطبيعية بالأداء الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً على المستويين الداخلي والخارجي المفترق للاستقرار هذا الواقع الغريب الذي يتجلى في الكثير من البلدان العربية الغنية بالموارد (الدول النفطية)، هو معاناتها من عديد المشاكل والاختلالات في توازناتها الاقتصادية والمالية بشكل خاص في كل مرة تحدث فيها صدمة عكسية لأسعار النفط باعتباره أهم سلعة اقتصادية واستراتيجية في دالة تنمية ورفاهية هذه البلدان، بحيث تتحول نعمة هذا المورد الحيوي إلى نقمة، وعليه يمكن معالجة وحصر إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي الآتي:

### ❖ كيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية الكلية في البلدان العربية المصدرة للنفط؟

#### - فرضية البحث:

تحدث اختلالات نسبية في التوازنات المالية الكلية للبلدان العربية المصدرة للنفط في كل مرة تنهار فيها أسعار النفط في الأسواق الدولية.

#### - أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز نقاط الضعف في تسيير الموارد العامة للدولة في البلدان العربية النفطية ومنها الجزائر، والتي تمثل فيها الإيرادات النفطية النسبة الأكبر في دخل الدولة، وما تمثله الممارسات الخاطئة في إدارة الموارد والثروات في هذه البلدان نتيجة غياب الرقابة والشفافية والجودة في التسيير، وتأثير الفساد بشتى أشكاله على هدر الثروات الوطنية ومسار التنمية.

#### أولاً: مخاطر انخفاض أسعار النفط وأسبابها

يعد النفط الخام السلعة الاستراتيجية الأكثر تداولاً على المستوى العالمي. وقد زاد حجم تجارة النفط خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الطلب المتزايد على النفط الخام ومشتقاته من طرف الدول الصناعية الكبرى، فمن المعروف أن هذه الأخيرة هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط على عكس الدول النامية. إن هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه جعلت من النفط السلعة ذات الأهمية الأكبر في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية.<sup>1</sup>

وتخضع ديناميكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، منها ما هو اقتصادي (طبيعة السوق النفطية، عوامل العرض والطلب والمخزون، معدلات النمو أسعار صرف الدولار) ومنها ما هو غير اقتصادي (المضاربة والعوامل الجيوسياسية).<sup>2</sup>

**1- خطر سعر النفط:** أن تأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (السياسية) يجعلها شديدة التقلب في الأسواق العالمية، مما يطرح إشكالية خطر هذه التقلبات باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية تؤثر على قرارات الدول المستوردة والمصدرة له بشكل خاص باعتبار هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة وخططها التنموية. وعليه فالخطر السعري للنفط هو الخطر الناتج عن التقلبات السريعة وغير المتوقعة التي تحدث في أسواق النفط العالمية وتخلق حالة اللاتوازن في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المختلفة خصوصاً النفطية منها.<sup>3</sup> ومن هنا أصبحت مخاطر تقلبات أسعار النفط تسيير في اتجاهين رئيسيين هما:<sup>4</sup>

**1-1- خطر السعر في حالة الارتفاع:** يكون الخطر المباشر في هذه الحالة على الدول المستوردة، ففي حالات الارتفاع أو الطفرة السعرية المفاجئة للنفط والتي تستمر إلى مدة زمنية معتبرة، تحدث اختلالات كبيرة بالنسبة للدول التي تستورد هذه السلعة من خلال

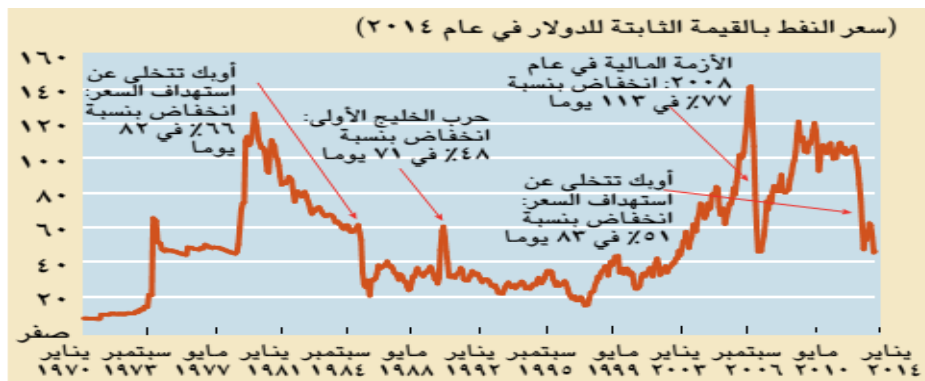
التأثير السلبي على سياسات الانفاق العام وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة، وموازن المدفوعات نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري وتفاقم المديونية الخارجية.

**1-2- خطر سعر النفط في حالة الانخفاض:** يكون الخطر المباشر هنا على الدول المنتجة والمصدرة، ففي حالة الانخفاض المفاجئ للأسعار في الأسواق العالمية أو الانهيار الذي يستمر هو الآخر لمدة طويلة، يسبب انخفاض العوائد النفطية في الدول المنتجة أو الربعية كما تسمى والتي تعتمد بالدرجة الأولى في ناتجها المحلي الاجمالي على عوائد النفط، مما يؤدي إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية (حيث تفوق في العديد من الدول نسبة 90% من إجمالي الصادرات) ومعدلات النمو وبالتالي تفاقم كل من العجز في موازين المدفوعات والموازنة العامة، والتأثير سلبي على خطط التنمية في هذه البلدان، غير أنه إذا استمر هذا الانخفاض لمدة زمنية طويلة، فإنه سيؤثر سلبيًا على شروط التبادل الدولي وبالتالي يدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود، بسبب السياسات الانكماشية المتبعة من طرف الدول المصدرة نتيجة تراجع إيراداتها.

إن ما يمكن استخلاصه من أن خطر سعر النفط هو جمع لحاصل خطرين هما: "خطر التصدير" و"خطر الاستيراد؛ حيث أن الخطر السعري للنفط بشطريه يؤثر على التوازنات الاقتصادية والمالية لكل من الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، الأمر الذي استوجب إيجاد استراتيجيات للتحوط ضد هذا الخطر، غير أننا سنركز في بحثنا هذا على النوع الثاني، أي خطر الانخفاض.

**2- ظاهرة انخفاض أسعار النفط:** هناك مجموعة من العوامل التي تضارفت لتؤثر سلبيًا على سعر النفط، تنحصر جملها ضمن ما يسمى بالحروب السياسية والاقتصادية التي توظف لصالح سياسة الحرب الباردة والسياسة الغربية للضغط وفرض العقوبات، كلها تصب في إطار الهيمنة على مصادر وأسواق النفط العالمية، وقد توالفت ظاهرة الانخفاض أو الانهيار المفاجئ في عديد المرات، ارتبطت في كل مرة بمجموعة من المسببات، لعل آخرها الانهيار الحالي الذي كانت بدايته في منتصف العام 2014 ولا زالت تداعياته إلى يومنا هذا، ولقد سبق الانخفاض الحالي ثلاث انهيارات كبرى في أسعار النفط شهدها العالم كان أولها في الفترة (1985-1986) ثم (1990-1991) وبعدها انخفاض ما بين سنتي (2008-2009) والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وأخيرًا الانهيار الحالي الذي بدأ منذ منتصف سنة 2014، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): أكبر الانخفاضات السعرية للنفط في العالم



المصدر: جون بافس وآخرون، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015، ص 21.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال الشكل أعلاه أن العالم شهد منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، أربع (04) انهيارات كبرى لأسعار النفط أثرت بشكل أو بآخر على الاقتصاد العالمي وعلى الدول المنتجة بشكل خاص وتباينت تأثيراتها بتباين مسبباتها، وقد كان لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" دورًا محوريًا في كل مرحلة من هذه المراحل، ومقارنة بين هذه الانخفاضات الأربع سوف نلخص كل واحدة منها بشكل مختصر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): تحليل مقارن بين أكبر أربع انخفاضات لأسعار النفط في العالم

2015-2014	2009-2008	1991-1990	1986-1985	
الإحصائيات الأساسية				
51	77	48	66	انخفاض السعر (%)
2.58	4.62	5.18	4.69	التقلب (%)
بيئة الأسواق والسياسات				
زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك وخاصة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	بيع الأصول (بما في ذلك السلع الأولية) بسبب الأزمة المالية العالمية 2008	الغزو العراقي للكويت "عاصفة الصحراء"، السحب من مخزونات الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة	زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك، وخاصة من ألاسكا، المكسيك وبحر الشمال	المحركات الأساسية
الحفاظ على الحصص السوقية بدلاً من الأسعار المستهدفة	استهداف نطاق سعري معين	إبقاء إمدادات السوق عند مستوى جيد	الحفاظ على الحصص السوقية بدلاً من الأسعار المستهدفة	أهداف وسياسة أوبك
زيادة الانتاج	خفض الانتاج	زيادة الانتاج	زيادة الانتاج	الاجراء الذي اتخذته أوبك
أسعار مستقرة نسبياً تتجاوز 100 دولار	ارتفاع كبير قبل الانهيار	ارتفاع حاد	انخفاض تدريجي في أسعار أوبك الرسمية	أسعار النفط قبل الانهيار
من المتوقع أن تظل أقل	وصلت إلى مستويات ما قبل الانهيار في غضون عامين	عادت إلى مستويات ما قبل الطفرة	ظلت منخفضة على مدى عقدين تقريباً	أسعار النفط بعد الانهيار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - جون بافس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك مجموعة من أوجه الشبه بين الانهيارات الأربعة إضافة إلى وجود اختلافات أساسية بينها، فأبرز جوانب الشبه هي تلك الموجودة بين انهيار عامي 1986-1985 والانهيار الحالي (2014-2015) فكلاهما وقع بعد فترة من ارتفاع الأسعار وزيادة الانتاج في البلدان غير الأعضاء في أوبك، وفي كلتا المرحلتين غيرت هذه الاخيرة هدف سياساتها من الانتاج المتغير للحفاظ على سعر مستهدف إلى البيع المباشر للحفاظ على حصتها في السوق، وهناك أوجه شبه أخرى بين انخفاض الأسعار خلال سنتي (1991-1990) وانهيار (2009-2008)، فقد حدث كلاهما نتيجة أحداث عالمية هي: حرب الخليج الأولى 1990 والأزمة المالية العالمية 2008.

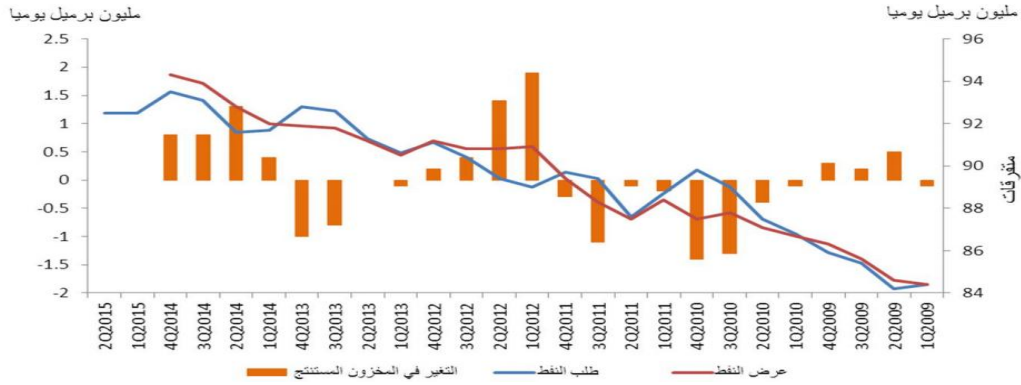
أما الاختلافات فتظهر بين الانخفاضين الأخيرين لأسعار النفط، حيث أن انخفاض منتصف 2014 أكثر حدة من الانخفاض في أسعار المواد الأولية بين عامي 2008 و2009، أين عاد التعافي في معظم هذه السلع سريعاً بما فيها النفط الخام، ناهيك عن أن التطورات السعرية والسوقية في فترة الانهيار الراهنة كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل المرتبطة في معظمها بقطاع النفط على خلاف انخفاض فترة (2009-2008) الذي ترجع أسبابه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية آنذاك.

3- أسباب انخفاض أسعار النفط (الأزمة النفطية الراهنة): لقد شهد النفط هبوطاً دراماتيكياً في أسعاره من 115 دولاراً للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 45 دولاراً في نهاية شهر جانفي 2015 ليفقد بذلك أكثر من 60% من قيمته خلال سنة أشهر ويعد هذا الانهيار الأكبر منذ الأزمة العالمية لسنة 2008، وتشير توقعات الخبراء إلى أن الهبوط الحاد في أسعار النفط يؤدي إلى خسائر كبيرة للمنتجين لا تقل عن 02 ترليون دولار، بالمقابل تكون كمكسب للدول المستهلكة بافتراض حجم الاستهلاك العالمي بنحو 90 مليون برميل من النفط يومياً.<sup>5</sup>

وبالتالي حدثت صدمة نفطية عكسية كبيرة في الأسعار (تراجع بأكثر من النصف)، وقد كان هذا الهبوط مدعوما بالزيادات في إنتاج النفط من دول الأوك ومن خارجها ويتباطؤ كبير في نمو الطلب العالمي على النفط (خاصة أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي). وبالتالي سرعة وحجم حركة انتقال الأسعار يثير التساؤل حول كيفية انتقال الضغوط من خلال القطاع المالي وزيادة مواطن الضعف المالية خاصة في البلدان المصدرة. ومن بين الأسباب التي أثرت سلبا على سعر النفط، نجد زيادة المعروض نتيجة توسع الإنتاج من النفط التقليدي والنفط الصخري إلى جانب الارتفاع النسبي في سعر الدولار، وانخفاض معدلات النمو وهناك عوامل أخرى ينبغي عدم إغفالها أهمها العوامل الجيوسياسية.

**3-1 عوامل العرض والطلب:** لقد كان نمو العرض النفطي عاملا مسيطرا على تراجع أسعار النفط منذ جوان من سنة 2014، وما يزال العرض يفوق الطلب إلى يومنا هذا، وتظهر أرقام إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن انعدام توازن طرفي العرض والطلب وقد وصل إلى حوالي 2.6 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من سنة 2015، مقارنة بما مجموعه 0.8 مليون برميل في نفس الفترة من السنة الماضية، ويبين الشكل الموالي حالة كل من العرض والطلب على النفط في العالم منذ 2010 إلى غاية 2015.

### الشكل رقم (2): حساب العرض والطلب على النفط في العالم إلى غاية الربع الثاني من 2015



**المصدر:** خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة

دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، أوت 2015، ص 5.

نلاحظ من الشكل أن نقطة الالتقاء بين العرض والطلب كانت بداية سنة 2014، ومنذ الربع الثاني من نفس السنة تفوق المعروض من النفط على الطلب، وقد ثبت إلى حد كبير في الوقت الراهن عدم فعالية الجهود المبذولة من قبل اتحاد منتجي النفط لإغراق السوق بفائض العرض من أجل إخراج منتجي النفط الأعلى تكلفة تشغيلية في السوق، وعلى الأخص المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت هذه الأخيرة المحافظة على إنتاجها النفطي عند مستويات قياسية على الرغم من التراجع الملحوظ في إجمالي عدد الحفارات النفطية، ناهيك عن الأحداث الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

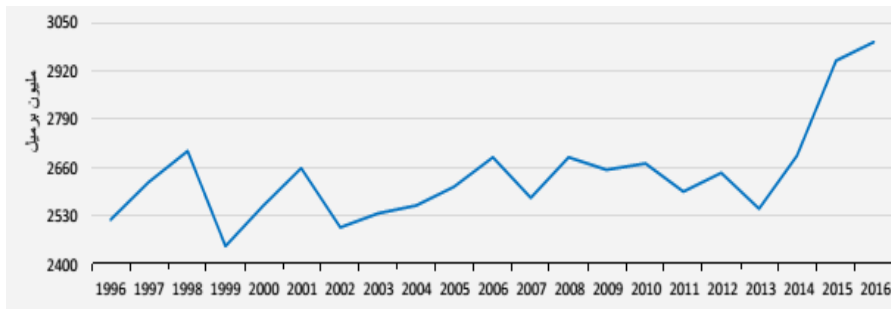
وبالتالي أصبحت التوقعات المستقبلية لأسعار النفط منخفضة ولفترة مطولة حسب التوقعات. ومع عدم ظهور أي بوادر على تراجع حجم العرض العالمي ونمو الطلب العالمي بوتيرة متواضعة، من المتوقع أن تبقى الأسعار منخفضة أين وصل إلى أدنى مستوياتها بداية من سنة 2016 حين وصل إلى 27 دولارا للبرميل.

إن ما عزز حجم العرض النفطي هو التوجه نحو إنتاج النفط غير التقليدي وبالتحديد **النفط الصخري**، هذا الأخير الذي تستحوذ منه الولايات المتحدة الأمريكية على حصة الأسد من الإنتاج على المستوى العالمي بالرغم من احتلالها المرتبة الثانية عالميا في الاحتياطي بعد روسيا، نتيجة احتكارها لآليات وطرق استخراجها، حيث بلغ إنتاجها حوالي 2.2 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 83.7% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الصخري خلال 2012، ليصل إلى حوالي 4.8 مليون برميل يوميا أي بنسبة

85.5% خلال سنة 2015، وتشير التقديرات أنه سيرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بنحو 7.6% سنويا ليصل إلى 5.3 مليون برميل يوميا بحلول 2025. والمؤكد أن هذا الانتاج الضخم للنفط الصخري في الولايات المتحدة أحدث تغييرا على منحنى الطلب العالمي على النفط الخام التقليدي، بتحويل الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر للنفط، وأصبح هذا النوع منافسا للمصادر التقليدية للنفط، الأمر الذي أثر سلبا على أسعار النفط الخام نتيجة إغراق السوق بالمعروض النفطي.<sup>6</sup>

3-2- زيادة المخزونات الاستراتيجية: لقد قامت دول عديدة بزيادة احتياطياتها النفطية الاستراتيجية للاستفادة من انخفاض الأسعار، ووفقا لما أوردته إدارة معلومات الطاقة، فقد ارتفعت المخزونات النفطية التجارية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستويات قياسية بلغت 2876 مليون برميل في شهر ماي 2015، أي بزيادة قدرها 300 مليون برميل تقريبا عن نفس الفترة من 2014، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



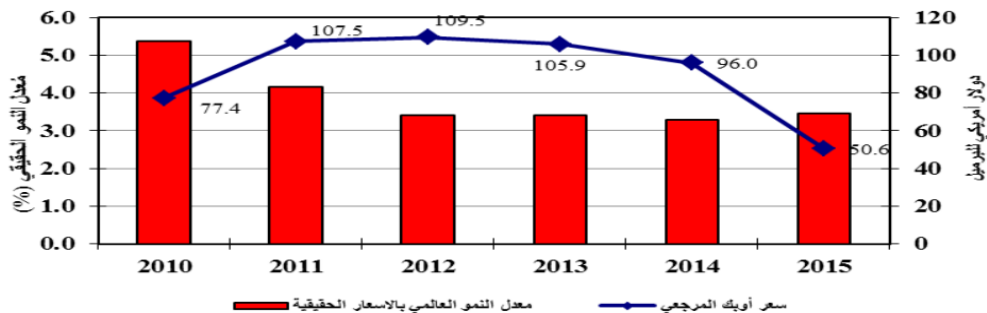
المصدر: الخبير المالية، دراسة تحليلية لسوق النفط، جدة (المملكة العربية السعودية)، أوت 2015، ص 2. على

الرابط: <http://argaamplus.s3.amazonaws.com/79445e36-7aac-4648-8fef-d3bfac31341b.pdf>

وفي نفس السياق لامست المخزونات الأمريكية 464 مليون برميل منتصف شهر جويلية 2015، أي بزيادة قدرها 100 مليون برميل تقريبا عن المتوسط الموسمي لخمس سنوات سابقة، ومن جهة ثانية رفعت الدول الآسيوية هي الأخرى مستويات احتياطياتها النفطية التجارية خاصة الهند والصين، وعليه سوف تؤخر المخزونات النفطية المرتفعة ارتفاع الأسعار، حيث سنستعمل هذه الدول مخزونات الأقل تكلفة في المستقبل

3-3- معدلات النمو وسعر صرف الدولار: بدأت أسعار النفط بالتراجع منذ النصف الثاني من سنة 2014 ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل عدة منها تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو ودول آسيا، الأمر الذي عزز من تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية كما هو مبين في الشكل الآتي.

الشكل رقم (4): أسعار النفط ومعدل النمو العالمي بالأسعار الحقيقية



المصدر: جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، جويلية

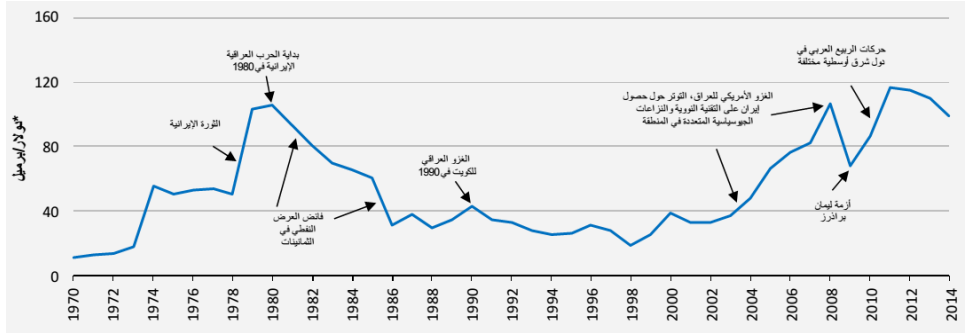
2015، ص 21.

لقد جاءت أول المؤشرات التحذيرية من صندوق النقد الدولي الذي خفض مطلع العام 2015 من توقعاته بالنسبة للنمو العالمي من 3.8 إلى 3.5% لنفس العام، ليسجل ارتفاعا طفيفا عن سنة 2014 حين كان بلغ 3.3%. ومن المتوقع أن يستمر المنحنى البطيء للنمو الاقتصادي العالمي للعام 2016 ليلبغ 3.7% وتأتي هذه التراجعات نتيجة لإعادة تقييم الاحتمالات سلبا لكل من الصين وروسيا ومنطقة اليورو واليابان، إلى جانب ضعف النشاط الاقتصادي في بعض الدول المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.

كما أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات إلى تراجع الطلب على النفط، حيث شهد الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل الأورو بنسبة 10%، أين سجل سعر 1.461 كمتوسط لسنة 2014 مقارنة بحوالي 1.310 كمتوسط للعام 2013، وارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 8.5%، حيث سجل 105.9 كمتوسط للعام 2014 مقابل 97.9 خلال العام 2013<sup>7</sup> وعليه فارتفاع سعر الصرف الحقيقي في العديد من دول العالم بما فيها الدول المصدرة للنفط، الأمر الذي يؤثر سلبا على أسعار النفط وكذا العائدات النفطية باعتبار تسعير النفط بالدولار الأمريكي.

**3-4- المخاطر الجيوسياسية:** إن حالة عدم اليقين جراء المخاطر والظروف السياسية المضطربة منذ السبعينات كانت تؤثر في كل مرة على أسعار النفط صعودا أو هبوطا، بداية من الصدمة النفطية الأولى (الحظر العربي للنفط) مروراً بالثورة الإيرانية ثم الحرب مع العراق 1980 والغزو العراقي للكويت 1990 والغزو الأمريكي للعراق والأزمة المالية العالمية 2008 وأحداث ليبيا... الخ، ويبين الشكل الآتي التسلسل التاريخي لأهم هذه الأحداث والتي لها علاقة بتطورات أسعار النفط.

**الشكل رقم (5): أهم الأحداث الجيوسياسية والمؤثرة في أسعار النفط**



المصدر: الخبير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

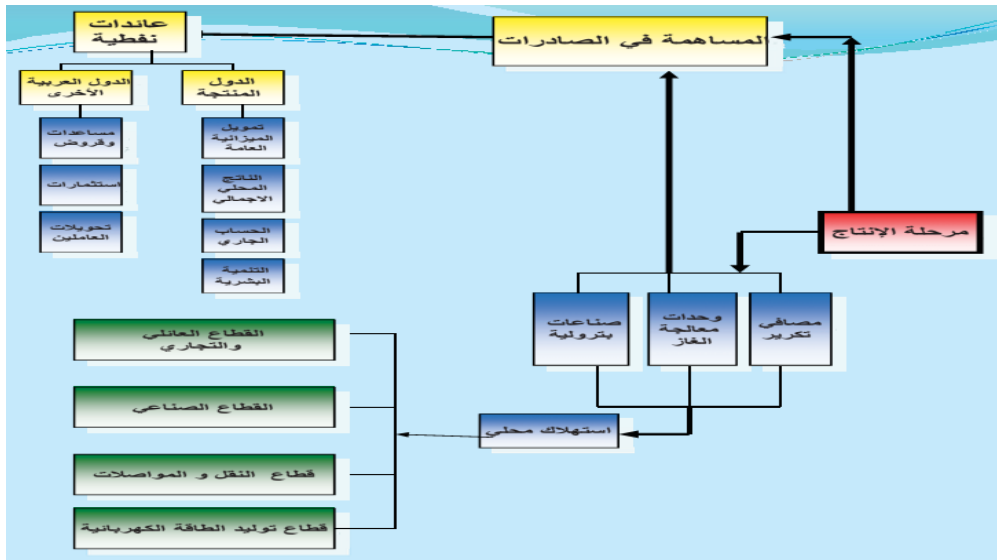
أما المشهد الطاعني على الأزمة الراهنة هي ما يسمى بثورات الربيع العربي بداية من 2010 وتوسع بؤر التوتر في كل من العراق وليبيا وسوريا وكذا العقوبات المفروضة على إيران بسبب نشاطها النووي، مما أثر سلبا على الإمدادات النفطية باعتبار معظم هذه الدول هي منتجة للنفط في السنوات العشر الماضية. غير أن الانفراج النوعي لهذه التوترات بعودة الانتاج في كل من العراق وليبيا ورفع الحظر جزئيا على العقوبات المفروضة على إيران طرح كميات كبيرة من المعروض النفطي في السوق، ومن جهة أخرى رفض كبار المنتجين في الخليج الاتفاق مع الأعضاء الآخرين في الأوبك على خفض حصص الانتاج، ناهيك عن المعروض الجديد من قبل إيران بعد التوصل إلى اتفاق بشأن رفع العقوبات المفروضة عليها من القوى الكبرى في العالم بسبب ملفها النووي. وأشار آخر تقرير للأوبك أن إيران زادت إنتاجها من النفط إلى حوالي 2.86 مليون برميل يوميا شهر جويلية 2015، ناهيك عن امتلاكها لحوالي 30 إلى 40 مليون برميل من النفط في ناقلات راسية على الخليج الفارسي واحتمال ضخها في السوق حال رفع العقوبات بالكامل، ضف إلى ذلك آخر توقعات الوكالة الدولية للطاقة بتراجع الطلب العالمي بنحو 1.2 مليون برميل يوميا خلال العام 2016 مقابل تراجع بنحو 1.4 خلال العام 2015<sup>8</sup>.

كل هذه الصراعات والأحداث الجيوسياسية أصبحت تشكل أكبر تحد بالنسبة للدول المنتجة لمحاولة الحد من فائض المعروض وإعادة رفع الاسعار على الأقل في الوقت الراهن.

### ثانيا: قنوات تأثير الأزمة النفطية الراهنة على اقتصاديات البلدان العربية المصدرة

إن أكثر التطورات أهمية في الوقت الراهن هو أن أسعار النفط في الأسواق الدولية انهارت بشكل كبير، غير أن لهذه الصدمة العكسية للأسعار آثار وعواقب واسعة على البلدان المصدرة وعلى رأسها الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تأثرت هذه الأخيرة بشكل كبير باعتبارها تعتمد بنسبة مفرطة على عائدات النفط وهذا في ظل بطء تعافي النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية وانخفاض السلع الرئيسية من جهة والتوترات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول العربية المصدرة للنفط (العراق، اليمن ليبيا) من جهة أخرى، الامر الذي عرض التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد إلى ضغوطات عبر عدة قنوات، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (6): حلقة تأثير النفط على مسار التنمية في الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، تطورات السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية، التقرير العربي الموحد (الفصل العاشر)، أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)، 2011، ص 201.

حسب الشكل السابق فإن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية سيؤثر سلبا على كل من تمويل الموازنة العامة وكذا موازين معاملاتها الجارية وبالتالي التأثير سلبا على تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى مسار التنمية بشكل عام لهذه البلدان، ولا يقتصر التأثير فقط على الدول العربية المنتجة فقط بل يتعداها إلى باقي الدول العربية الأخرى الغير منتجة من خلال تراجع مستوى الاستثمارات المشتركة والمساعدات الممنوحة وتحويلات العاملين وغيرها، غير أنه وفي بحثنا هذا سوف نركز على قنوات تأثير الأزمة السعرية العكسية لأسعار النفط التي حدثت مؤخرا على التوازنات المالية للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، وذلك من خلال العناصر الآتية:

**1- الموازنة العامة:** إن تمتع البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة الماضية بفوائض مالية كبيرة وتوسع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا، حيث أدى انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة (2014-2015) إلى التحول لمرحلة العجز في الإيرادات، وبالتالي في رصيد الموازنة العامة وخاصة في الاقتصاديات النفطية، فمثلا في دول مجلس التعاون وصل العجز في الموازنة خلال سنة 2015 إلى 10.79% من إجمالي الناتج المحلي، وقد يصل إلى 11.53% من إجمالي الناتج

المحلي في سنة 2016 ويتوقع أن يبقى الوضع في حالة عجز في المدى المتوسط عند مستوى 7.29% على الرغم من تنفيذ جملة من التدابير لخفض العجز.

أما الدول المصدرة خارج مجلس التعاون الخليجي ومنها الجزائر، فالوضع أسوء بكثير أين وصل العجز خلال سنة 2015 نسبة 19.97% من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع أن يستمر العجز خلال سنة 2016 في حدود 19.26%، ليتحسن الوضع على المدى المتوسط في حدود 11.93% من إجمالي الناتج المحلي. وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية في كل من العراق اليمن وليبيا، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2013-2016) الوحدة: (%)

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	7.90	2.30-	15.90-	13.40-
- الإمارات	2.30	0.41	3.14-	3.74-
- قطر	14.30	15.13	1.62	4.63-
- الكويت	25.50	2.07	22.70-	32.44-
- سلطنة عمان	0.30-	3.58-	19.27-	14.16-
- البحرين	3.30-	7.18-	12.94-	12.38-
الدول خارج مجلس التعاون: - الجزائر	1.40-	7.31-	13.88-	17.71-
- العراق	2.30-	2.55-	12.99-	11.76-
- ليبيا	19.00-	42.66-	70.54-	70.74-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مارس 2016، ص 69. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد أدى الاتجاه النزولي لأسعار النفط إلى تراجع ملموس في مستوى الإيرادات النفطية بنسبة 46% في سنة 2015 مقارنة بمستويات الإيرادات النفطية المسجلة خلال سنة 2014، الأمر الذي استدعى تصاعد وتيرة سياسات التصحيح المالي خلال سنتي 2015 و2016 التي استهدفت ترشيد الانفاق العام، وتبني سياسات الانضباط والاستدامة المالية، مما ساعد على تقييد مستوى الانفاق العام بنسبة 13% في سنة 2015، ناهيك عن إجراءات دعم الإيرادات العامة وتوزيع مصادرها. أما الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، العراق، اليمن، ليبيا والجزائر فباستثناء هذه الأخيرة فقد تراجع الانتاج النفطي بشكل كبير أو أنه شبه متوقف وتشير التقديرات إلى انخفاض الإيرادات فيها بنسبة 29.5% نتيجة تراجع إيرادات النفط بنحو 46 مليار دولار فيما سجلت النفقات تراجعاً بنسبة 7.6% خلال سنة 2015.<sup>9</sup>

وبالنسبة لوضع الموازنة العامة في الجزائر فالوضع سلبي فيها هي الأخرى، حيث بلغ العجز في رصيد الموازنة العامة حسب الجدول السابق 7.31% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014 ووصل العجز إلى الضعف تقريباً خلال سنة 2015 بنسبة 13.88% ومن المتوقع أن يستمر العجز خلال السنة الحالية 2016 بنسبة 17.71%، والأمر راجع إلى انخفاض مجموع إيرادات الموازنة العامة من 35.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013 إلى نسبة 30.1% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض خلال السنة الحالية (2016) ليصل إلى نسبة 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ناتج أساساً عن تراجع إيرادات قطاع المحروقات من نسبة 22.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013 إلى 14.1% خلال

سنة 2015 ومن المتوقع أن تنخفض إلى نسبة 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2016 في ظل استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة (أقل من 50 دولار)، وهذا ما نتج عنه عودة ظاهرة المديونية التي كانت الجزائر قد تخلصت منها خلال السنوات القليلة السابقة بسبب الفوائض المالية المتراكمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفعت نسبة الدين العمومي في الجزائر من نسبة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013 إلى نسبة 9% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن تصل خلال سنتي 2016 و2017 إلى نسبة 15.4% و25.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، غير أن الأمر المناقض هو الارتفاع المطرد للإنفاق العام خلال فترة الأزمة أين ارتفع من نسبة 41.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014 إلى نسبة 46.5% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الإنفاق العام خلال السنة الحالية (2016) إلى نسبة 42.4%.<sup>10</sup> وتطبيق إجراءات تقشفية من خلال قانون المالية 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة مالية، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفضت تقديرات ميزانية التسيير نسبة 3.3%، وميزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المكررة عبر تخفيض حجم الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي، الطرقات والمستشفيات.... الخ)، وتقليص الواردات مع تحديد رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات، الإسمنت والأدوية..... الخ، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.<sup>11</sup>

إن اعتماد إيرادات الموازنة العامة على الضرائب المتأتمية من قطاع المحروقات (65-75% من الإيرادات الإجمالية) ناهيك عن الزيادة في النفقات الاستثمارية العمومية والجارية خلال الخمس سنوات الماضية، أدى إلى ارتفاع سعر تعادل الموازنة العامة بشكل كبير إلى 120 دولار للبرميل وعليه فإن أي انخفاض في أسعار النفط يترجم إلى عجز في الموازنة العامة، ففي الوقت الذي بلغ فيه سعر النفط في المتوسط 96 دولار للبرميل خلال سنة 2014 وصل العجز في الموازنة حوالي 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل السعر السابق وصل العجز إلى قرابة 14%، وقد تم تمويل هذا العجز المالي لسنتي 2014 و2015 عن طريق الخصم من صندوق ضبط الإيرادات<sup>12</sup>، فقد انخفض رصيد الصندوق من 70 مليار دولار سنة 2013 إلى 20 مليار دولار سنة 2015، ناهيك عن اتباع إجراءات تقشفية من خلال قانوني المالية 2015 و2016 ومن أبرزها تجميد جزء كبير التعيين بالقطاع العام الذي يشكل 60 من الوظائف.<sup>12</sup>

وفي ظل أسعار النفط الحالية ونتيجة لظاهرة تزايد الإنفاق العام في السنوات الأخيرة ازداد تعرض الموازنات العامة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، بحيث لا تستطيع معظم البلدان العربية النفطية أن تحقق التوازن في موازاناتها العامة حتى عندما تقترب أسعار النفط من 60 دولارا للبرميل وذلك بسبب التراجع الكبير لإيرادات صادراتها النفطية، وفي حالة استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة خلال السنة الجارية (2016) وبعيدة عن أسعار التعادل، فالأمر من شأنه إحداث تراجع دائم وكبير في الدخل الحقيقي للبلدان العربية المصدرة للنفط، مما يستوجب الإسراع في تطبيق خطط لضبط أوضاع المالية العامة ومحاولة التقليص من العجزات التي تهدد موارد الأجيال القادمة.

**2- معدلات النمو:** يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع النمو في البلدان شديدة الاعتماد على الصادرات النفطية، من خلال خفض الإنفاق الحكومي باعتبار أن معظم إيراداتها تتأتى من عائدات النفط. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): نمو الناتج المحلي الحقيقي في البلدان العربية المصدرة للنفط (2013-2016) الوحدة: (%)

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	2.7	3.5	3.4	2.2
- الإمارات	4.3	4.6	3.1	3.0
- قطر	3.4	4.1	3.7	3.2
- الكويت	1.1	1,6-	0.1	1.3
- سلطنة عمان	3.9	2.9	3.7	2.7
- البحرين	5.3	4.5	3.2	2.5
الدول خارج مجلس التعاون: - الجزائر	2.8	3.8	3.4	3.6
- العراق	5.6	4.0-	0.5	3.5
- ليبيا	52.0-	47.7-	4.0-	5.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مارس 2016، ص 69. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تراجع لمعدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية، حيث انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون خلال سنة 2015 إلى 3% حيث انخفض مقارنة بسنة 2014 أين كان في حدود 3.3% ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض خلال السنة الحالية 2016 في حدود 2.5% وعلى أمل أن يتحسن معدل النمو خلال السنة المقبلة 2017 في حدود 2.6% مدعوما بتوقع تحسن أسعار النفط مستقبلا، غير أن الأمر يبدو أكثر تأزما في البلدان التي يحتدم فيها الصراع (العراق، ليبيا) حيث غلب عليها النمو السالب وبأرقام قياسية، في حين أن الجزائر يبدو فيها التراجع في معدلات النمو أقل، حيث انتقل معدل النمو من 3.8% سنة 2014 إلى 3.4% ومن المتوقع أن يصل في المتوسط هذا العام (2016) إلى 3.6%، وما دعم هذا الانتعاش النوعي هو الانفراج الملموس في بلدان الاتحاد الأوربي باعتبارها أهم أسواق التصدير بالنسبة للجزائر .

ولعل أهم داعم للنمو الاقتصادي في الجزائر هو تحسن أداء القطاعات خارج المحروقات خلال السنوات القليلة الماضية (قطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات وكذا البناء والأشغال العمومية)، حيث أقر آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد الجزائري، أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات بلغ نسبة 7.1% خلال سنة 2013 ليتراجع نوعا ما خلال سنتي 2014، و2015 ليبلغ نسبة 5.6 و5.5% على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على معدلات التوظيف حيث انتقلت نسبة البطالة في الجزائر من 9.8 سنة 2013 إلى 11.2 سنة 2015.<sup>13</sup>

وما يمكن استخلاصه أن التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط يختلف من بلد إلى آخر، فقد تلجأ بعض الحكومات التي تتمتع بمستويات عالية من الاحتياطات الوقائية أو بمستويات منخفضة من الديون الخارجية، إلى الاستمرار في عدم التعويض الكامل عن خسائر الإيرادات النفطية وتقوم بالسحب من أصول المالية الفائضة أو تسمح بمزيد من تراكم الديون، أما البلدان الأخرى فقد يتفاجم الأثر السلبي على النمو فيها فتلجأ إلى تخفيض الاستثمارات العامة، والسحب من ودائعها في النظام المصرفي، الأمر الذي يضاعف من شدة التأثير في مثل هذه الحالات.

3- **رصيد المعاملات الجارية:** بما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة على النفط، فإن انخفاضها سينعكس سلبيا على أرصده. وتشير آخر توقعات صندوق النقد الدولي إلى ضعف الإيرادات النفطية في السنوات القليلة القادمة، مما سيقفل بشكل كبير قدرة الحكومات على التوسع في الانفاق، هذا بالرغم من تعويض الانخفاض في العائدات جزئيا نتيجة تراجع الواردات بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية غير النفطية.<sup>14</sup> والجدول الآتي يبين رصيد الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط.

**الجدول رقم (4): رصيد الميزان الجاري للدول العربية المصدرة للنفط نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2013-2016)**

الوحدة: (%)

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	18.2	10.2	8.0-	8.1-
- الإمارات	16.1	14.3	2.4	0.1
- قطر	30.7	23.4	3.9	2.3-
- الكويت	40.9	33.0	9.7	2.5
- سلطنة عمان	6.5	5.0	7.5-	13.5-
- البحرين	7.8	3.3	0.8-	4.3-
<b>الدول خارج مجلس التعاون - الجزائر</b>	<b>0.4</b>	<b>1.9-</b>	<b>13.0-</b>	<b>12.6-</b>
- العراق	11.0	12.4	1.0-	3.6-
- ليبيا	4.5-	18.7-	40.7-	30.9-

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مارس 2016، ص 70. من خلال الجدول نلاحظ التأثير السلبي الكبير لرصيد الميزان التجاري في الدول العربية المصدرة للنفط خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر باعتبارها أكثر اعتمادا على قطاع النفط في هيكل صادراتها، وهو ما حول الفوائض في موازين العمليات الجارية إلى عجز، فبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي انتقل رصيد الميزان الجاري من فائض بنسبة 14.8% خلال سنة 2014 إلى عجز بنسبة 0.05% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن يصل العجز خلال السنة الحالية (2016) إلى مستوى 4.2%، ونفس المشهد بالنسبة للبلدان العربية المصدرة خارج مجلس التعاون، باعتبار الجزائر هي الأخرى تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في صادراتها ونظرا للأوضاع غير المستقرة في كل من العراق، اليمن وليبيا (زيادة الانفاق العسكري في هذه البلدان بسبب التوترات الجيوسياسية)، حيث انتقل رصيد الميزان الجاري في هذه البلدان من فائض بنسبة 2.3% خلال سنة 2013 ليصل إلى عجز بلغ ذروته خلال سنة 2015 بنسبة 18.23% من الناتج المحلي الاجمالي، ومن المتوقع ان يتحسن الوضع قليلا خلال السنة الحالية (2016) ليلعب العجز نسبة 15.7%، مع توقع إنفراج النزاعات في منطقة الشرق الاوسط وتحسن أسعار النفط.

ولعل السبب الرئيس وراء هذا التراجع الكبير في أرصدة الميزان الجاري، هو الخسائر الكبيرة لإيرادات صادرات النفط في بلدان العربية المصدرة للنفط، حيث قدر صندوق النقد الدولي تراجع إيرادات صادرات النفط خلال سنة 2015 بمبلغ 287 مليار دولار وهو ما يمثل 21% من إجمالي الناتج المحلي وبغلت الخسائر 90 مليار دولار في البلدان خارج مجلس التعاون أي ما يمثل نسبة 11% من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس السنة، ويتوقع العودة إلى تسجيل فوائض في الحساب الجاري تدريجيا في

المنطقة العربية (البلدان المصدرة للنفط) على المدى المتوسط لتبلغ 3.25% من الناتج المحلي الاجمالي بحلول سنة 2020 نتيجة توقع ارتفاع أسعار النفط والضبط المتوقع لأوضاع المالية العامة.<sup>15</sup>

4- الاحتياطات الرسمية: ومن دون شك فقد تأثرت الاحتياطات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط بانخفاض الأسعار نتيجة تناقص إيرادات القطاع الأجنبي الناجم عن عمليات بيع النفط، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

#### الجدول رقم (5): صافي الأصول والاحتياطات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط (2013-2016)

الوحدة: شهر من استيراد السلع والخدمات

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	33.2	35.4	32.3	27.9
- الإمارات	4.8	5.4	4.9	5.0
- قطر	15.9	15.9	15.9	15.3
- الكويت	8.3	7.6	8.2	8.1
- سلطنة عمان	4.5	4.8	4.5	4.2
- البحرين	5.4	6.1	4.4	4.3
الدول خارج مجلس التعاون - الجزائر	33.5	32.3	29.8	22.1
- العراق	10.4	9.9	6.9	5.5
- ليبيا	39.7	37.3	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة (المجلس التنفيذي)، 2016.

حسب الجدول أعلاه فقد أظهر تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بعد اختتام مشاورات المادة الرابعة مع معظم الدول العربية المصدرة للنفط بأن أصول واحتياطات العملات الأجنبية مقيمة بعدد شهور استيراد السلع والخدمات لازالت إلى حد الآن في مأمّن من الخطر حسب معايير التقارب الاقتصادي الدولية. (حسب "اتفاقية ماسترخت" لا يجب أن تقل احتياطات أي دولة من النقد الأجنبي عن وارداتها من السلع والخدمات مدة 4 أشهر").

وبناء على هذا المعيار فإن الدول العربية لاتزال فوق خط الخطر باستثناء كل من سلطنة عمان والبحرين واللبنان قاربنا هذا الحد خاصة خلال السنة الماضية 2015 (4.5 و 4.4 على التوالي)، وفي نفس السياق تنصدر المملكة العربية السعودية قائمة مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الاحتياطات الرسمية أين قاربت 3 سنوات من الاستيراد خلال سنة 2014 بمعدل 35.4 شهر من الاستيراد وهو مستوى ضخم جدا (ما يقارب 734.3 مليار دولار)، وذلك باعتبار السعودية من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، كما تمتلك قاعدة صناعية ضخمة في مجال البتروكيماويات، غير أن هذا الرصيد تراجع قليلا تحت تأثير الصدمة النفطية الأخيرة ليصل إلى 32.3 شهر من الاستيراد مع نهاية سنة 2015 (حوالي 682.2 مليار دولار) ومن المتوقع يستمر التراجع خلال السنة الحالية (2016) ليصل إلى 27.9 شهر من الاستيراد، ويبقى هذا الرقم ضخما مقارنة بالمعيار الذي سبق وذكرناه، وتأتي قطر في المرتبة الثانية حيث فاقت الاحتياطات الرسمية فيها 15 شهرا من الاستيراد خلال الفترة (2013-2015) ومن المتوقع أن تحافظ هذه المستويات خلال السنة الحالية بمعدل 15.3 شهر من الاستيراد، ثم تليها الكويت فالإمارات العربية المتحدة، باعتبار هذه الأخيرة ختت خطوة كبيرة في مجال تنويع اقتصادها، وعموما فقد بلغ متوسط الاحتياطات

الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي 12.53 شهر من الاستيراد خلال 2014 ليتراجع قليلا تحت تأثير تراجع أسعار النفط بداية من منتصف 2014 أي بلغ 11.8 شهر من الاستيراد كمتوسط لسنة 2015 ومن المتوقع نزوله إلى 10.8 شهر من الاستيراد كمتوسط بحلول نهاية السنة الجارية (2016)، وعلى العموم تبقى دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك احتياطات معتبرة تمكنها من امتصاص الصدمات الخارجية لأسعار النفط ولمدة طويلة وبدرجة أقل كل من سلطنة عمان والبحرين كما سبق وأن أشرنا.

أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون، فقد تصدر الجزائر قائمة هذه الدول من حيث الاحتياطات الرسمية باعتبارها تمتلك ثاني أكبر احتياطي أجنبي بعد المملكة العربية السعودية، حيث وصل خلال سنة 2013 إلى 194 مليار دولار أي بما يعادل 33.5 شهر من الاستيراد ليتراجع خلال سنة 2015 بمعدل 29.8 شهر من الاستيراد (156.6 مليار دولار) أي بتراجع قدره 3.7 شهر من الاستيراد (ما يقارب 37.4 مليار دولار) خلال عامين فقط، ومن المتوقع أن يتراجع بحدة أكثر مع نهاية السنة الجارية (2016) ليصل إلى 22.1 من الاستيراد، وذلك في ظل استمرار أسعار النفط في مستويات متدنية (أقل من 40 دولار للبرميل).

وهذا يدل على التأثير الكبير للاقتصاد الجزائري بالصدمة الخارجية لأسعار النفط باعتبارها تعتمد على النفط بنسبة 98 من صادراتها، وعليه فقد تراجعت إيرادات القطاع النفطي من 62 مليار دولار خلال سنة 2011 إلى حوالي 34 مليار دولار بنهاية 2015، ناهيك ارتفاع قيمة الدولار الأميركي عالمياً، مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأميركي بـ 47.7% خلال الفترة ما بين (2010-2015)، علاوة على ذلك فإن أكثر من 50% من تجارة الجزائر هي مع أوروبا، لذلك فإن استمرار الأوضاع الاقتصادية السيئة في أوروبا سوف يكون لها عواقب على الميزان التجاري الجزائري واحتياطات الأجنبية خصوصاً بسبب تراجع الطلب على صادرات الجزائر وتراجع أسعار النفط، وذلك بالرغم من محاولة السلطات العمومية المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والتركيز على المنتجات والصادرات من غير قطاع النفط.<sup>16</sup>

ولا يختلف الوضع كثيراً في كل من العراق وليبيا باعتبارها دولتين تعتمدان على إيرادات النفط في تكوين احتياطاتها الأجنبية، وبالتالي فقد انخفضت هذه الأخيرة في العراق من 10.4 شهر من الاستيراد خلال سنة 2013 (حوالي 77.8 مليار دولار) ومن المتوقع أن تتراجع بحدود 50% خلال السنة الحالية (2016) بمعدل 5.5 شهر من الاستيراد (حوالي 41.5 مليار دولار)، وذلك في ظل الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، ونفس المشهد في ليبيا (عدم توفر إحصائيات 2015 و2016).

### ثالث: متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

لقد اتخذت مجمل الدول العربية المصدرة للنفط مجموعة من التدابير الاستعجالية للتخفيف من التأثيرات السلبية للصدمة السلبية لأسعار النفط من خلال قوانينها المالية لسنتي 2015 و2016، تركز في معظمها على إصلاح سياسات المالية العامة وعلى رأسها الانفاق العام باعتباره أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو الغير نفطي، ناهيك إصلاحات نظام الدعم، وفيما يلي جدول يلخص معظم هذه التدابير.

الجدول رقم (6): تدابير الضبط المالي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال سنتي 2015، 2016

البلد	التدابير المتخذة خلال قانوني المالية 2015 و 2016
- بلدان مجلس التعاون:	
✓ السعودية:	- تخفيض على مستوى المالية العامة بنسبة 4% من الناتج المحلي الاجمالي، تخفيض فاتورة الأجرور إلى 15% من الناتج المحلي الاجمالي، كما رفعت أسعار البنزين بنسبة 50%.
- الإمارات:	- تحرير أسعار الوقود وزيادة أسعار البنزين بنسبة 30%، زيادة التعريفات الخاصة بالكهرباء والماء بنسبة 40% و 70% على التوالي، مع زيادة ثانية في 2016 تراوحت بين 14% إلى 17% مع العمل على حماية الفئات ضعيفة الدخل.
- قطر:	- العمل على كبح الانفاق الرأسمالي، مع رفع رسوم استهلاك خدمات المرافق العامة، في جانفي 2016 تم رفع أسعار البنزين بنسبة 30% مع زيادة طفيفة في أوت وصلت إلى 4%.
- الكويت:	- تخفيض في الانفاق العام بنسبة 18%، وإلغاء الدعم عن وقود الديزل والكيروسين والبنزين.
- سلطنة عمان:	- تخفيض نفقات الدفاع وتحسين الانفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود، زيادة رسوم الاستهلاك والضرائب على الشركات.
- البحرين:	- رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية بنسبة 11%، رفع رسوم التأمين الطبي المستحقة على العمال، وتخفيض الدعم على الديزل والكيروسين وبعض المواد الغذائية.
الدول خارج مجلس التعاون:	
- الجزائر:	- تجميد التعيينات الجديدة في القطاع العام الذي يبلغ نصيبه 60% من الوظائف، تجميد العديد من المشاريع العامة الغير استعجالية، التقليل من فاتورة الواردات، رفع أسعار البنزين والديزل.
- العراق:	- زيادات في الضرائب غير النفطية، مع خفض في ميزانية 2016 بقيمة 900 مليون دولار.
- ليبيا:	- لم تعلن عن تدابير جديدة على مستوى المالية العامة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، النفط: الصراعات والتحول، تقرير مستجدات آفاق

الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)، ماي 2015.

- البنك الدولي، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، جانفي 2016.

- صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)، أكتوبر 2016.

لقد أدى تراجع أسعار النفط إلى حدوث تدهور كبير في التوازنات المالية للاقتصادات العربية المصدرة للنفط، خاصة تلك المتعلقة بمعدلات النمو وتوازن المالية العامة وميزان المدفوعات، الأمر الذي يدعو إلى حتمية اتخاذ اجراءات وقائية غير ظرفية تهدف في المقام الأول إلى تنويع الاقتصاد والخروج من عقدة التعرض في كل مرة إلى الصدمات الخارجية لأسعار النفط كلما انهارت هذه الأخيرة، ويمكن حصر هذه التدابير الاصلاحية في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط للخروج من نقمة المورد النفطي في النقاط الأتية:

1- فك الارتباط بقطاع النفط وتنويع الهيكل الاقتصادي: تهدف عملية تنويع هيكل الانتاج إلى خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية، ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو طويل الأجل، هذا الأخير يتطلب بناء رأس المال المادي وزيادة إنتاجية رأس المال البشري، وتحقيق مناخ أعمال تنافسي في البلدان العربية المصدرة للنفط وتتطلب عملية تنويع

الهيكل الانتاجي وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تنمية مستقرة على المدى الطويل، وعموماً من أجل تحقيق عملية تنويع ناجحة يجب التركيز على سياسات تتعلق بجانبين مهمين هما:<sup>17</sup>

**1-1- سياسات جانب الطلب على المدى القصير والمتوسط:** تركز هذه السياسات بشكل خاص على إصلاح الاطار العام للاقتصاد الكلي، والمعتمدة على السياسات الاقتصادية الكلية الموجهة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وهي: السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف.

**1-2- سياسات جانب العرض على المدى الطويل:** بالتوازي مع إصلاح الاطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا بد من إصلاح جانب العرض وذلك عن طريق العمل على تنويع القاعدة الانتاجية بعيداً عن قطاع الهيدروكربونات والصناعات المصاحبة له، وذلك من خلال تنمية تراكم رأس المال المادي والبشري وكذا إصلاح القطاع العام وتشوهات الأسواق ودعم القطاع الخاص، وأخيراً بناء قاعدة صناعية متنوعة.

لقد ارتكزت جهود التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، وبصفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للنفط مثل صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية، أو استغلال ميزة الموقع الجغرافي كوسيلة للتنويع الاقتصادي وهو ما عملت عليه الامارات العربية المتحدة، فقد وفرت هذه الأخيرة كافة المقومات والخدمات اللازمة لتشجيع قطاعي التجارة الحرة والسياحة، وعدا هتين التجريبتين تبقى بقية البلدان العربية الأخرى المصدرة بعيدة عن مسار تحقيق تنويعها الاقتصادي. وفي ضوء الواقع الجديد في سوق النفط العالمية يستوجب الأمر التحول عن نماذج النمو السابقة المعتمدة على الانفاق الحكومي الممول بعائدات النفط وسياسات الدعم باتجاه نموذج يعتمد على تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي بدعم القطاعات خارج المحروقات.

**2- معالجة الخلل في الموازنة العامة:** يعكس العجز في الموازنة العامة للدولة خاصة في الاقتصادات النفطية الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الأخيرة، وعليه فإن معالجة العجز الموازني لا بد أن تتم بصورة هيكلية، في إطار عملية تصحيحية شاملة للاقتصاد المعني، تهدف إلى التنويع القطاعي لمصدر الدخل، بالشكل الذي يقلل الاعتماد على قطاع النفط كمورد رئيسي، ويعكس كل من جانبي الإنفاق العام والإيرادات العامة أهمية تدخل وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وعليه فمعالجة الخلل في الموازنة تكمن في إصلاح جانبي الموازنة، وذلك من خلال:<sup>18</sup>

**1-2- ترشيد الانفاق العام:** لطالما اعتمدت نماذج النمو في الاقتصادات النفطية على الانفاق الحكومي الممول بالنفط، غير أن الواقع الجديد لأسواق النفط جعل من موضوع ترشيد الانفاق العام ومعالجة جوانب الهدر والاسراف أمراً حتمياً لإصلاح اوضاع الموازنة العامة في البلدان العربية المصدرة للنفط، مع تبني سياسات داعمة لهذا المنهج مثل رفع أسعار الخدمات العامة بما يتناسب وتكاليفها الحقيقية وإلغاء سياسات الدعم وتوجيهها نحو القطاعات الداعمة للعملية الانتاجية مثل التعليم، الصحة والإسكان، بالإضافة إلى توجيه الموارد نحو الانفاق الرأسمالي بما يضمن إحداث دفع مستمر لعملية التنمية على المدى الطويل.

**2-2- تعبئة الإيرادات العامة:** من أهم مخاطر اعتماد الموازنة العامة على السعر المرجعي لبرميل النفط، هو أن أي تراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية سيؤدي حتماً إلى إحداث العجز فيها، مما يستوجب تعبئة الإيرادات العامة غير النفطية (إيرادات خارج الجباية النفطية) وفي مقدمتها إيرادات الجباية العادية، عن طريق زيادة الوعاء الضريبي خاصة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية ومحاربة التهرب والغش الضريبي، وبهذا ترتفع مساهمة هذه الضرائب في المجموع الكلي للإيرادات العامة.

2-3- **حوكمة الموازنة العامة:** تعبر الحوكمة في الموازنة العامة عن تلك العمليات والاجراءات والقواعد التي من خلالها يتم صياغة وإعداد الموازنة العامة وكذا المصادقة عليها ومراقبتها، وعليه فهي تمثل الأسلوب الذي تطبق فيه الحكومة فلسفتها السياسية والاجتماعية والإدارية في إدارة شؤونها المالية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المال العام والمتمثلة في:<sup>19</sup>

- **الشفافية:** من خلال الكشف الكامل عن المعاملات المالية ذات الصلة وبطريقة نظامية وإتاحة المعلومات للجمهور وضمان صحتها، علانية إعداد وتنفيذ وإبلاغ نتائج الموازنة، وضوح الادوات والمسؤوليات.

- **المشاركة:** تعني إشراك جميع أصحاب المصالح والمتأثرين بوضع الموازنة في جميع مراحلها بما فيها أطراف المجتمع المدني وذلك ضمانا لحقوقهم.

- **المساءلة:** تشير المساءلة في الموازنة العامة إلى القابلية في تخصيص واستعمال المال العام، استنادا إلى القواعد والممارسات المقبولة مهنيا، دعما للأمانة والثقة التي تتمتع بها الحكومة.

وهناك توافق في الآراء على أن الحوكمة في السياسات المالية الحكومية لها دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو والحفاظ عليهما، وان سلامة إدارة المالية العامة بشفافية هي جانب أساسي من جوانب الحوكمة السليمة كونها تتيح لكل من صناعات السياسات والجمهور النقاش حول تصميم سياسات المالية العامة بناء على أفضل المعلومات المتاحة، ما ينتج عنها من نتائج إيجابية، ناهيك عن العمل على دعم مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية وخياراتها المتاحة وارساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها، مما يقود إلى اتخاذ إجراءات مبكرة على مستوى المالية العامة لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات والتخفيف من حدتها.

3- **إدارة الموارد العامة (إدارة الفوائض النفطية):** تعاني البلدان الغنية بالموارد خاصة النفطية منها من مشاكل في إدارة موارها العامة، فهذه الأخيرة تواجه مضلة أخرى تقف أمام مسار الاستقرار والتنمية في هذه الدول وهي الاعتمادية المفرطة على عائدات النفط في تحصيل إيراداتها العامة، فمن المعروف أن الإيرادات المتأتية من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتق منها ناضب وهذه الخصائص تؤثر على مسار الاتفاق العام والنمو والاستقرار الاقتصادي، وقد اتبعت الدول العربية المنتجة للنفط سياسات مختلفة لتحديد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات الموازنة العامة أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها من دولة لأخرى.<sup>20</sup>

وفي مجال الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية النفطية اهتمت هذه الأخيرة بتطوير عدد من المؤسسات القادرة على دعم الاستقرار وتقليل مستويات الانكشاف على الصدمات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، ومن أبرز هذه الجهود تأسيس صناديق سيادية استهدفت تبني السياسات الكفيلة باستغلال الفوائض المالية الناجمة عن الثروة النفطية حفاظا على توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية وحفاظا على حقوق الأجيال القادمة، وذلك عن طريق استقرار الاتفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة إلى الموازنة العامة إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية في هذه البلدان.<sup>21</sup> ومن أهم هذه الصناديق نجد: احتياطي المشاريع الاستراتيجية في البحرين، صندوق الاحتياطي العام في الكويت، صندوق استقرار العائدات في قطر، مجلس أبو ظبي للاستثمار بالإمارات، مؤسسة النقد العربي السعودي بالسعودية، صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر.

وقد تضاربت الآراء والنتائج حول فعالية الصناديق في ضمان الاستقرار الاقتصادي من عدمه، حيث بينت دراسة لصندوق النقد الدولي أن وجود الصناديق السيادية بحد ذاته لا يساهم الانضباط المالي وفي تجنب مخاطر تقلبات الإيرادات العامة

وأن التجارب الناجحة في هذا المجال مثل صندوق التقاعد في النرويج لا يعود لوجود الصندوق في حد ذاته بقدر ما يعود لوضوح وشفافية السياسات النقدية والمالية في هذه الدولة، أظهرت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي شملت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجود صناديق استقرار العائدات لدى البعض منها ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية، وعليه فإن وجود صناديق سيادية لاستقرار العائدات النفطية في الدولة لا يغني عن وجود قواعد مالية واضحة لنجاح عملية المساهمة في الاستقرار والانضباط الماليين التي تعتمد عدة معايير أهمها: درجة مرونة الايداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة، حيث أن تعدد مسؤوليات الانفاق العام يؤثر سلبا على فعالية هذه الصناديق، وهنا يطرح الجدل حول إمكانية ارتباط إنشاء صناديق الاستقرار بعملية إصلاح المالية العامة في الدول النفطية من عدمها، وعموما يتطلب الاستعداد لعصر ما بعد النفط في هذه الأقطار في إطار مساعي تجنب الأزمات وحالات عدم الاستقرار وتحقيق التنمية اتباع مسارين مهمين هما:<sup>22</sup>

- استخدام جزء من العائدات النفطية في تطوير البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الضرورية للعملية التنموية؛

- إدخار جزء من الإيرادات النفطية المتراكمة في أوقات الطفرات السريعة وتميئتها بالاستثمار الداخلي أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل، أي تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي.

**4- محاربة الفساد:** إن الفساد الذي يعرف بأنه سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص، يلقي بأعباء ثقيلة على مختلف الاقتصادات العالمية عموما والاقتصادات النفطية بشكل خاص وفي جميع مراحل عملية التنمية، حيث أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي في ماي 2016 بعنوان "الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته" إلى ان الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة العامة والسياسة النقدية ويضعف الاشراف المالي، ناهيك عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة التي يخلفها على مستوى الاقتصاد يصعب قياسها، ويضر الفساد في نهاية المطاف بمسار النمو والتنمية من خلال عدة جوانب أهمها:<sup>23</sup>

- ✓ إضعاف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات (التهرب الضريبي على سبيل المثال) وأداء وظائفها الأساسية؛
- ✓ تضخيم تكاليف المشتريات الحكومية، وتشجيع الاختلاس من خلال العمليات خارج الميزانية؛
- ✓ يتسبب انخفاض الإيرادات العامة في زيادة الاعتماد على التمويل المصرفي، الأمر الذي يضاعف معدلات التضخم؛
- ✓ رفع تكاليف الدخول إلى الأسواق المالية، كون المقرضين يأخذون تكاليف الفساد في الحسبان، وبالتالي توجيه الموارد للأنشطة الباحثة عن الربح بدلا من الأنشطة الانتاجية.

وبالتالي فالفساد ينجم عنه تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، كما يؤكد نفس التقرير بأنه لا توجد استراتيجية واضحة للقضاء على هذه الظاهرة السلبية، لكنه يؤكد على وضع منهج شامل للتخفيف منه يشتمل على أربع نقاط أساسية هي:<sup>24</sup>

**4-1- تطبيق مبادئ الشفافية في المالية العامة:** يتعين على مختلف القطاعات تطبيق المعايير الدولية للشفافية في المالية العامة والقطاع العام، ونتيجة للحصة النسبية للصناعات الاستخراجية (خاصة قطاع النفط)، في كثير من الاقتصادات (كما هو الحال في البلدان العربية المصدرة للنفط) تكتسب الشفافية في هذا القطاع أهمية بالغة.

**4-2- تعزيز سيادة القانون:** حيث يجب أن يكون هناك تأكيد للملاحقة القضائية وتنفيذها، فيما يتعلق بقضايا الفساد في مختلف القطاعات العامة والخاصة، واستحداث مؤسسات متخصصة في مكافحة هذه الظاهرة، وبالتالي تقليل تكاليف الفساد إلى أدنى حد.

4-3- إلغاء القيود التنظيمية (البيروقراطية): إن الإفراط في تطبيق القواعد التنظيمية يولد الفساد الإداري والمالي، وعليه فالإلغاء هذه القيود وتبسيطها هما حجر الزاوية في استراتيجية مكافحة الفساد بشتى أنواعه

4-4- تعزيز روح القيادة: يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في مكافحة الفساد في تطوير كوادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون بالاستقلالية عن التأثير الخاص والتدخل السياسي.

5- تحسين بيئة الأعمال: حسب آخر تقرير صادر عن البنك الدولي لسنة (2015) حول مؤشر بيئة الأعمال\* الذي صنف الدول العربية المصدرة للنفط في مراتب متأخرة من حيث توفير بيئة ملائمة لقيام مختلف الاستثمارات، فباستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات المرتبة 22 عالميا، السعودية المرتبة 49 عالميا، قطر المرتبة 50 عالميا، البحرين 53 عالميا) فإن باقي الدول احتلت مراتب أكثر تأخرا من خلال هذا المؤشر (سلطنة عمان المرتبة 66، الكويت 86)، بينما احتلت الدول العربية المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون مراتب جد متأخرة حيث احتلت الجزائر المرتبة 154 عالميا من بين 189 دولة يضمها المؤشر، واحتلت العراق المرتبة 156، بينما جاءت ليبيا في المرتبة ما قبل الأخيرة عالميا (المرتبة 188).<sup>25</sup>

وعليه فأهم التدابير المصاحبة التي تحد من التأثير السلبي للسياسات الانكماشية (سياسات ضبط المالية العامة) على النمو الاقتصادي غير النفطية ووضع سياسات أعمق لتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط، نجد تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز لريادة المشروعات الخاصة في مختلف القطاعات المنتجة للسلع، والموفرة لفرص العمل، الأمر الذي يفرض على الدول العربية خاصة الدول النفطية تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية كمدخل محوري لمواجهة تحديات النمو وتوفير فرص العمل والانماج المفيد في الأسواق العالمية وتوطين التكنولوجيا وسبل الإدارة والتسويق من خلال التركيز على العنصر البشري (التنمية البشرية).<sup>26</sup>

#### الخاتمة:

لقد تعرضت اقتصادات الدول العربية خاصة النفطية للعديد من الصدمات الخارجية خلال الأزمة النفطية الراهنة التي كانت بداعتها منتصف سنة 2014، والتي لازالت تداعياتها السلبية مستمرة إلى يومنا هذا، وذلك نتيجة اعتماد هذه الاقتصادات على إيرادات النفط في تحقيق توازنها الاقتصادية بشكل عام هذا من جهة، ونتيجة تبني نماذج تنمية لا تتماشى والهيكل الاقتصادي لها والافتقار بسياسات اقتصادية (نقدية ومالية) علاجية ظرفية في كل مرة تتعرض فيها لصدمات خارجية جراء انهيار أسعار النفط من جهة ثانية.

وبالرغم من تفاوت درجة تأثر الاقتصادات العربية النفطية بالأزمة السعوية العكسية الراهنة، حيث سجلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الامارات، قطر) أقل نسبة تأثر في توازنها المالية مقارنة بباقي الدول العربية المصدرة ومنها الجزائر، هذه الأخيرة بدت أكثر تضررا من جراء الأزمة، وهو ما يثبت صحة فرضية بحثنا. إلا أن استمرارها لفترات أطول سيزيد من عمق التأثير السلبي الأزمة على توازنها النقدية والمالية، وقد يتطور الأمر إلى اختلالات هيكلية تستمر لفترات أطول، وتؤثر سلبا على موارد الدولة وخطتها التنموية الحالية والمستقبلية، وبالتالي يستوجب الوضع الراهن وضع حلول جذرية باتباع سياسات تصحيحية هيكلية تخرج اقتصاداتنا العربية من دائرة الاعتماد على ريع النفط إلى التنويع الاقتصادي، وتبني نماذج تنموية تأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل لمواردنا الاقتصادية والمالية وعدم الاسراف في استغلالها وصرفها، وعليه يمكن

استخلاص بعض الاقتراحات من أجل تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في الدول العربية المعتمدة على النفط نوجزها في النقاط الآتية:

- توسيع وعاء الإيرادات العامة خاصة الغير نفطية منها، من خلال تبني إصلاحات جبائية تعزز كفاءة الأنظمة الضريبية؛
- رفع كفاءة أداء الانفاق العام وترشيده وربطه بالمتطلبات الضرورية للتنمية، وتجنب الاسراف في أنظمة الدعم؛
- تبني نظم أكثر كفاءة في إدارة الموازنات العامة وربطها بالخطط التنموية من أجل تعزيز كفاءة الانفاق العام؛
- الحرص على عدم تجاوز العجز في الموازنات العامة والحسابات الجارية والدين العام للحدود المثلى، والرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ضمانا للاستدامة المالية العامة؛
- تعزيز شفافية المالية العامة وزيادة مستويات الحوكمة والمساءلة والرقابة على الوضع المالي للدولة؛
- اعتماد سياسات نقدية ومالية داعمة ومحفزة للنمو الاقتصادي خاصة النمو خارج قطاع المحروقات؛
- وضع سياسات واستراتيجيات تعزز من الاستقرار الاقتصادي بشكل عام تقوم على تنويع هيكل اقتصاد الدول العربية الريعية، والرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عن طريق دعم القطاعات التصديرية الأخرى والرفع من تنافسيتها؛
- تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية من خلال تبني سياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية والاستفادة من نقل التكنولوجيا، ودعم أكثر للقطاع الخاص وإشراكه في تحقيق برامج التنمية؛
- تخصيص جزء من الانفاق العام لدعم الموارد البشرية كونها أساس التنمية، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله والتخفيف من تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية.

## - الهوامش والإحالات:

- 1- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2000، ص 74.
- 2- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2015، ص ص 156-153.
- 3- Daniel, James A, **Hedging government oil price risk**, international monetary fund, 2001, p 3.  
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2001/wp01185.pdf>
- 4- سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 36، 2013، ص 9.
- 5- مي دمشقية سرحال، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تراحم التحولات والمتغيرات، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي رقم 8، أبريل 2015، ص 15.
- \* - النفط الصخري: هو نوع من أنواع النفوط غير تقليدية وهو نفط خفيف يتم انتاجه من صخور تحتوي على ترسبات مادة الكيروجين يتم تحويلها بالحرارة إلى سائل هيدروكربوني، وبالتالي فهو يستخلص باستخدام تكنولوجيات غير تلك التي تستخدم في إنتاج النفوط التقليدية، وتكلفة استخراجها تكون أعلى بسبب تقنيات الكسر الهيدروليكي والحفر الأفقية والمعالجة المبتكرة.
- 6- جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، جويلية 2015، ص 14.
- 7- المرجع نفسه، ص 21.
- 8- الخبير المالية، دراسة تحليلية لسوق النفط، جدة (المملكة العربية السعودية)، أوت 2015، ص ص 3-5. على الرابط:  
<http://argaamplus.s3.amazonaws.com/79445e36-7aac-4648-8fef-d3bfac31341b.pdf>
- 9- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مارس 2016، ص 42.
- 10- International Monetary Fund, **2016 ARTICLE IV CONSULTATION-PRESS RELEASE AND STAFF REPORT**, Country Report No: 16/127, Washington, May 2016, p 4.
- 11- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة، على الرابط:  
<http://iefpedia.com> تاريخ الاطلاع: 2016-6-12.
- \* - حساب تمتلكه الخزانة العمومية لدى البنك المركزي ويحتفظ فيه بفوائض الموازنات العامة للدولة للسنوات السابقة.
- 12- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- 13- International Monetary Fund, **2016 ARTICLE IV CONSULTATION-PRESS RELEASE AND STAFF REPORT**, op. cit , p 4.
- 14- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، أبريل 2016.
- 15- صندوق النقد الدولي، النفط والصراعات والتحولات، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ماي 2016.
- 16- اتحاد المصارف العربية، تطورات الاقتصاد العربي (2013-2016)، على الرابط:  
<http://www.uabonline.org/ar/research/economic/15781591160815851575157815751604157316021578158915/24733/0>
- 17- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة (قطر)، 7 نوفمبر 2015، ص 57.
- 18- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق (رؤية مستقبلية)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص 10.
- 19- حميد بوزيدة، يحيوي أحمد، الحوكمة العامة وأثرها على الميزانية العامة للدولة، الملتقى الوطني الثاني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي أولحاج-البويرة، يومي 30، 31 أكتوبر 2012.
- 20- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة الدولي، بيروت، سبتمبر 2009، ص 8.
- 21- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقد الماضي (ملاحم وسياسات الاستقرار)، صندوق النقد العربي، جانفي 2012، ص 25.
- 22- ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- 23- صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، نشرة الصندوق الإلكترونية، ماي 2016، ص 2.
- 24- المرجع نفسه، ص 3.
- \* - هو مؤشر مركب من عدة مؤشرات فرعية أهمها: الفترة اللازمة لبدء النشاط، تراخيص البناء والكهرباء والحصول على تمويل، حماية المستثمر الأجنبي، الحوافز الضريبية والرسوم الجمركية، مدة تنفيذ العقد وإنهاء العمل، إجراءات الافلاس... الخ، حيث يتم تريب الدول (189 دولة) حسب هذا المؤشر.
- 25- WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2015 (Going Beyond Efficiency)**, 12 th Edition, Washington, 2015.
- 26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة (الكويت)، 2016، ص 17.